

ركود الماركسية وتقدمها

روزا لوكسمبورغ

1903

يلاحظ كارل جروين في مقالته الضحلة، ولكن الممتعة أحيانا، التي تحمل عنوان ((الحركة الاشتراكية في فرنسا وبلجيكا))، يلاحظ محقا ان نظريتي فورييه وسان سيمون كان لهما تأثيران مختلفان على أتباع كل منهما. فقد كان سان سيمون السلف الروحي لجيل كامل من البحاثة والكتاب اللامعين في حقول متنوعة من النشاط الفكري، ولكن أتباع فورييه كانوا، عدا استثناءات قليلة، أشخاصا يرددون كالبغاوات كلمات معلمهم، وكانوا عاجزين عن تطوير تعاليمه. ويفسر جروين هذا الاختلاف بان فورييه قدم للعالم نظاما مكتملا في ادق تفاصيله، بينما ألقى سان سيمون لتلاميذه بحزمة مفككة من الأفكار العظيمة. وعلى الرغم من انه يبدو لي ان جروين لا يعير اهتماما كافيا للفرق الداخلي الجوهرى بين نظريتي هذين المعلمين الكلاسيكيين في حقل الاشتراكية الطوباوية، الا إنني اشعر ان ملاحظته محقة على وجه العموم. فليس من شك في ان نظاما من الأفكار موضوع في خطوطه العريضة فحسب يشكل حافزا اكبر بكثير من بناء مكتمل متناسق لا يترك شيئا ليضيف ولا يعطي مجالا للجهود المستقلة للعقل الفعال.

هل هذا هو السبب في ركود الماركسية الذي ما برح أمرا ملحوظا منذ سنوات عدة ؟ الحق انه عدا مساهمة مستقلة او اثنتين تمثلان حدا من التقدم النظري، لم يظهر منذ نشر المجلد الأخير من (رأس المال) وآخر كتابات انجلز، سوى بضعة أعمال مبسطة وعروض للنظرية الماركسية. فبقي جوهر تلك النظرية حيث تركها مؤسسها.

أيعود هذا الى إن النظام الماركسي فرض إطارا صلبا جدا على النشاطات المستقلة للعقل ؟ لا يمكن إنكار إن ماركس قد مارس تأثيرا حد إلى درجة ما من التطور الحر للنظرية في حالة الكثيرين من تلامذته.

فقد وجد ماركس وانجلز من انفسهم ماركسيين ! وقد يكون الجهد المدقق للمحافظة على الأمور ((ضمن نطاق الماركسية)) أدى إلى نتائج مدمرة على صعيد سلامة عملية الفكر تماثل تلك التي أدى إليها النقيض الآخر وهو التخلي الكامل عن النظرة الماركسية والتصميم على إيداء ((استقلال الفكر)) مهما كانت المخاطر.

ولا يحق لنا ان نتحدث عن جسم مفصل تماما الى هذا الحد او ذاك من العقائد حيانا بها ماركس إلا فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية فحسب. فأكثر تعاليم ماركس قيمة وهو المفهوم المادي الجدلي للتاريخ، يقدم نفسه لنا بما لا يزيد عن وسيلة للبحث وبضعة أفكار رائدة ملهمة تعطينا لمحات عن عالم جديد تماما، مما يفتح أمامنا مجالات للنشاط المستقل لا تنتهي ويحمل أرواحنا على أجنحته الى صراعات جريئة في مناطق لم ترتد من قبل.

ومع ذلك، وحتى في هذا المجال، يستلقي التراث الماركسي مرتاحا، عدا بضعة استثناءات، ويصدأ السلاح الرائع دون ان يستعمل، وتبقى نظرية المادية التاريخية في خطوط عريضة وبلا تفصيل كما صاغها خالقها أول مرة.

اذن، لا يمكن القول ان صلابة وكمال الصرح الماركسي هما ما يفسر فشل من أتوا بعد ماركس في الاستمرار في البناء.

كثيرا ما يقال لنا ان حركتنا تفتقر الى أشخاص موهوبين يمكن لهم ان يستطيعوا تطوير وتفصيل نظريات ماركس وافتقار كهذا موجود فعلا منذ أمد طويل، ولكن الافتقار ذاته يتطلب تفسيرا، ولا تمكن به الإجابة عن السؤال السابق. علينا ان نتذكر ان كل حقبة تكوّن مادتها الإنسانية، وانه اذا كانت في فترة ما حاجة حقيقية الى المنظرين، فان الفترة ذاتها ستخلق القوى الضرورية لإشباع تلك الحاجة.

ولكن هل هناك من حاجة حقيقية الى تطوير الماركسية وتطلبا فعلا لذلك ؟ يسخر برنارد شو، المنظر الموهوب للفاشية شبه الاشتراكية، في مقالة له في المناظرة بين المدرستين الماركسية والجيوفونزية* في انكلترا، يسخر من هيندمان لقوله ان المجلد الأول من (رأس المال) مكنه من ان يفهم ماركس فهما كاملا وانه ليست هناك فجوات في النظرية الماركسية _ على الرغم من ان فريدريك انجلز أعلن فيما بعد في مقدمته للمجلد الثاني من (رأس المال) ان المجلد الأول، بنظرية القيمة فيه، ترك مسألة اقتصادية أساسية لن يقدم حل لها إلا عند نشر الجزء الثالث. نجح شو هنا بالتأكيد في جعل موقف هيندمان يبدو سخيفا، رغم انه يمكن لهيندمان.. ان يستمد عزاء من انه كان والعالم الاشتراكي كله في قارب واحد عمليا !

لم يظهر المجلد الثالث من (رأس المال) بالحل لمسألة وتيرة الريح (وهي المسألة الأساسية في الاقتصاد الماركسي) إلا في العام 1894. ولكن التحريض في ألمانيا كما في غيرها من الأقطار جرى واستمر بمساعدة المواد الناقصة التي احتواها المجلد الأول، وجُعِلت العقيدة الماركسية شعبية ووجدت قبولا على أساس هذا المجلد الأول فحسب، فكان نجاح النظرية الماركسية ناقصة أمرا لم يسبق له مثيل، ولم يدرك احد أي فجوة في تعاليمها.

اكثر من ذلك، عندما رأى المجلد الثالث النور أخيرا اجتذب بعض الانتباه في البداية في حلقات محصورة من الخبراء حدا معيننا من التعليق، اما فيما يتعلق بالحركة الاشتراكية ككل، فلم يكن للمجلد الجديد عمليا أي اثر في المجالات الواسعة التي كانت الآراء المطروحة في المجلد الأول قد سيطرت عليها. ولم تجر حتى ذلك الحين أية محاولة لنشر النتائج التي توصل اليها المجلد الثالث على نطاق شعبي، كما ان هذه النتائج لم تلاق انتشارا واسعا. على العكس من ذلك، فإننا نسمع اليوم أحيانا حتى في أوساط الاشتراكيين الديمقراطيين أصداء ((خبيبة الأمل)) بالمجلد الثالث التي كثيرا ما يعبر عنها الاقتصاديون البرجوازيون، وبذلك يبين هؤلاء الاشتراكيون الديمقراطيون كيف انه مقبلو العرض ((الناقص)) لنظرية القيمة كما ورد في المجلد الأول قبولا تاما.

فكيف لنا ان نفسر هذه الظاهرة الهامة؟

قد يكون لشو المغرم ب((الهزأ)) من الآخرين (على حد تعبيره) سببا جيدا للسخرية من الحركة الاشتراكية كلها بقدر ما هي قائمة على ماركس ! ولكنه اذا فعل، فانه بذلك ((يهزأ)) من كل مظهر جدي لحياتنا الاجتماعية. ان المصير الغريب الذي انتهى إليه المجلد الثاني والثالث من رأس المال دليل شامل على القدر العام الذي يحكم البحث النظري في حركتنا.

يقينا ان المجلد الثالث من رأس المال يجب ان يعتبر من وجهة النظر العلمية تكملة لنقد ماركس للرأسمالية. فبدون هذا المجلد الثالث لا يمكننا ان نفهم قانون وتيرة الريح المسيطر في الواقع ولا انقسام فائض القيمة الى ربح وفائدة وإيجار ولا كيفية عمل قانون القيمة ضمن حقل المنافسة. ولكن النقطة الرئيسية هي ان هذه المسائل جميعا، مهما كانت هامة من وجهة نظر النظرية البحتة، لا أهمية لها نسبيا من وجهة النظر العلمية، وجهة نظر الحرب الطبقيّة. ان المسألة النظرية الأساسية فيما يتعلق بالحرب الطبقيّة هي مسألة أصل فائض القيمة أي التفسير العلمي للاستغلال مضافا إليها مسألة توضيح الاتجاه نحو تشريك عملية الإنتاج أي التفسير العلمي للأرضية الموضوعية للثورة الاشتراكية.

كل من هاتين المسالتين محمولة في المجلد الأول من رأس المال الذي يستنتج ان ((نزع ملكية نازعي الملكية)) هو النتيجة النهائية الحتمية لإنتاج فائض القيمة وللتركيز المطرد لرأس المال. وهذا يشبع الحاجة الجوهرية للحركة العمالية فيما يتعلق بالنظرية. فالعمال المنغمسون في الحرب الطبقيّة بنشاط لا يهتمون اهتماما مباشرا بمسألة كيف يتوزع فائض القيمة بين المجموعات المختلفة من المستغلين او مسألة كيف ان المنافسة في سياق هذا التوزيع تؤدي الى إعادة ترتيب الإنتاج.

هذا هو السبب الذي يجعل المجلد الثالث من رأس المال يبقى كتابا مقروء من جانب الاشتراكيين عامة.

ولكن ما ينطبق في حركتنا على نظريات ماكس الاقتصادية ينطبق على البحث النظري بصفة عامة، انه لخيال محض ان يفترض المرء ان الطبقة العاملة في نضالها الصاعد يمكن ان تصبح من تلقاء ذاتها خلاقا بلا حدود في مجال النظرية. صحيح كما قال انجل زان الطبقة العاملة اليوم هي الوحيدة التي احتفظت بتفهم نظرية واهتمام بها. وتوق العمال الى المعرفة توقا شديدا يشكل أكثر مظاهر عصرنا الثقافي جدارة بالملاحظة. وكذلك فان نضال الطبقة العاملة دليل على التجدد الثقافي للمجتمع أخلاقيا. ولكن مشاركة العمال مشاركة فعالة في تقدم العلم رهن بتحقيق شروط اجتماعية محددة.

فالثقافة الفكرية (العلم والفن) في كل مجتمع نتاج الطبقة الحاكمة، وهدف هذه الثقافة في جزء منه ضمان الإشباع المباشر لحاجات العملية الاجتماعية وفي الجزء الآخر إشباع الحاجات الفعلية لأفراد الطبقة الحاكمة.

وفي تاريخ الصراعات الطبقيّة السابقة، استطاعت الطبقات الطامحة (مثل طبقة العوام في الأيام الأخيرة) ان تستيق السيطرة السياسية بتحقيق السيطرة الفكرية، فقامت وهي بعد طبقة خاضعة، بالقدر الذي تستطيعه وهي كذلك، بوضع علم وفن جديدين ضد ثقافة الفترة المنسوخة.

لكن البروليتاريا في وضع مختلف تماما، فهي كطبقة لا تملك، لا تستطيع في نضالها الصاعد ان تخلق تلقائيا ثقافة عقلية خاصة بها وهي لا تزال ضمن إطار المجتمع الرأسمال. ففي داخل هذا المجتمع وطالما بقيت أساساته الاقتصادية قائمة، لا يمكن ان تكون ثقافة غير الثقافة البرجوازية. وعلى الرغم من ان بعض الأساتذة ((الاشتراكيين)) قد يدعي ان وضع البروليتاريين أربطة عنق واستخدامهم للدراجات وبطاقات الزيارة حالات ملحوظة من اشتراك الطبقة العاملة في التقدم الحضاري، الا ان الطبقة العاملة كذلك تبقى خارج حدود الحضارة المعاصرة. فعلى الرغم من ان العمال يصنعون بأيديهم الأساس الاجتماعي لهذه الحضارة كله، الا انه لا يسمح لهم بالتمتع بها إلا بالقدر الذي يتطلبه قيامهم بأعمال في العملية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الرأسمالي بصورة مرضية.

ولن يكون بوسع الطبقة العاملة ان تخلق علما وفنا خاصين بها حتى تتحرر تماما من وضعها الطبقي الراهن.

وأقصى ما تستطيعه اليوم هو حماية الحضارة البرجوازية من التخريب المتعمد الذي تمارسه الرجعية البرجوازية وخلق الشروط الاجتماعية الضرورية لتطور الحضارة تطورا حرا. ولا يستطيع العمال ان يتقدموا حتى على هذه الخطوط وضمن الشكل القائم للمجتمع الا بقدر ما يصنعون لأنفسهم الأسلحة الفكرية التي يحتاجونها في نضالهم من اجل التحرر.

ولكن هذا التحفظ يفرض على الطبقة العاملة (أي على قاداتهم الفكريين) حدودا ضيقة جدا في حقل النشاط الفكري. فمجال طاقتهم الخلاقة مقتصر على حقل واحد محدد من حقول العلم هو العلم الاجتماعي. ذلك انه بقدر ما أصبحت الاستنارة فيما يتعلق بقوانين التطور الاجتماعي ضرورية للعمال في نضالهم الطبقي ((بفضل الارتباط الفريد لفكرة الفئة الرابعة بمرحلتنا التاريخية))، فان هذا الارتباط قد أتى بنتائج مثمرة في العلم الاجتماعي، وأصبحت العقيدة الماركسية صرح الثقافة البروليتارية في عصرنا الحاضر.

ولكن ما خلقه ماركس، وهو كلٌ جبار كانجاز علمي، يتخطى المتطلبات البسيطة للصراع الطبقي الذي خلق تلبية لإغراضه. فقد أعطى ماركس بتحليله المفصل والشامل للاقتصاد الرأسمالي وبطريقته في ابحاث التاريخي التي تجد مجالا للتطبيق لا حدود له، أعطى أكثر بكثير مما تستدعيه الحاجة المباشرة لخوض الحرب الطبقيّة عمليا.

وفقط عندما نتقدم حركتنا وتتطلب حل مسائل عملية جديدة، فإننا بالتناسب نغوص في كنز فكر ماركس كي نستخرج أجزاء جديدة نظريته لنستخدمها. ولكن حركتنا، ككل الحركات في الحياة العملية، تميل الى الاستمرار في استخدام طرائق التفكير القديمة والى التمسك بالمبادئ بعد ان تبطل، ولذا فان الاستفادة النظرية من النظام الماركسي تتم ببطء شديد.

فإذا كنا اليوم نستشعر ركودا في حركتنا فيما يتعلق بهذه المسائل، فليس ذلك لان النظرية التي نستمد منها غذائنا قد أصبحت غير قادرة على التطور أو ان الزمن قد عفى ليها. بل على العكس، ان ذلك يعود الى

إننا لم نتعلم بعد كيف نستخدم استخداما كافيا أهم الأسلحة العقلية التي أخذناها من الجعبة الماركسية بسبب الحاجة الملحة اليها في المراحل الأولى لنضالنا. وليس صحيحا ان ماركس قد عفى عليه الزمن فيما يتعلق بالنضال العملي او إننا تخطيناها. على العكس من ذلك، ان ماركس في إبداعه العلمي فاقنا كحزب مناضلين عمليين. ليس صحيحا ان ماركس لم يعد يفي بحاجتنا. على العكس من ذلك، ليس حاجتنا بعد كافية لاستخدام كل أفكار ماركس.

هكذا تأخذ الشروط الاجتماعية للوجود البروليتاري في المجتمع المعاصر، تلك الشروط التي أوضحناها أول مرة نظرية ماركس، تأخذ ثأرها عبر المصير الذي فرضته على النظرية الماركسية ذاتها. فعلى الرغم من ان تلك النظرية أداة للثقافة الفكرية لا ترقى إليها أداة، إلا إنها تبقى دون استعمال، لأنها في الوقت الذي لا تنطبق فيه على الثقافة البورجوازية الطبقية، تتخطى الى حد بعيد حاجات الطبقة العاملة في ما يتعلق بأسلحة هذه الطبقة في نضالها اليومي. ولن يتحقق تشريك الطريقة الماركسية في البحث بالترافق مع وسائل الإنتاج الأخرى، الا حين تتحرر الطبقة العاملة من ظروفها الحاضرة، فتستخدم هذه الطريقة بصورة كاملة لمصلحة الإنسانية جمعاء وتستطيع تطويرها الى أقصى قدرتها العملية.

*نسبة الى جيفونز وهو اقتصادي وعالم منطق انكليزي أتى بنظرية المنفعة.